**المحاضرة الثانية:**

**مكونات الحوكمة أبعادها:**

**أولا: مكونات الحوكمة**

تعتمد الحوكمة على ثلاثي تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني بإختلاف مؤسساته، ومنه فإن الحوكمة تقوم على العناصر الثلاثة الآتية:

**1 ــ الحكومة:**

ويتمحور دورها بحكم أن الطرف الرسمي الوحيد في هذه العملية، على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، فضلا على الاهتمام بالخدمات العامةالتي لا تصل اليها يد القطاع الخاص، وكذا تأكيد الاستقرار، وكل هذا يعود في المقام الأول الى أن الحوكمة وبحكم أنها الجهة الرسمية الوحيدة مقارنة بشركائها في القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن المسؤولية الأكبر وبخاصة نحو الفئات الهشة داخل المجتمع وما تتطلبه من احتياجات يقع على عاتقها.

**2 ـ القطاع الخاص:**

ويعد من الفواعل والمؤسسات غير الرسمية، إلا أن دوره ومكانته توازي في بعض الأحيان دور الحكومة والجهات الرسمية بل ويتجاوزها في بعض الحالات، وإن كان حجم هذا الدور والتجاوز مرهون في أحد أهم أبعاده بحجم القطاع الخاص وما يمتلكه من آليات على أرض الواقع تخوله القيام بهذا الدور، ويعمل القطاع الخاص على خلق فرص عمل داخل المجتمع، بما من شأنه أن دفع عملية التنمية للأمام، ولا غيب فسي هذا الصدد دور الحكومة في دفع وتطوير القطاع الخاص، عبر العديد من الآليات والتي منها:

ـ توفير المشاريع التي تتيح نمو القطاع الخاص وبالتالي المزيد من فرص العمل.

ـ فتح المجال وتوفير كل الظروف اللازمة لإستقطاب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، وبخاصة تلك التي تتيح فرص محاكاة نماذجها وخبراتها.

ـ توفير الأمن والاستقرار بإعتباره أحد أكثر الشروط التي وجب توفيرها لعمل القطاع الخاص.

**3 ـ المجتمع المدني:**

فالمجتمع المدني بمختلف مؤسساته يعد أحد أكثر الفواعل غير الرسمية المساهمة في تحقيق التنمية في حال ما اذا تم استغلالها احسن استغلال، وهذا عبر اشراك هذه المؤسسات لعدد من المواطنين في نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، فضلا على دورها كصمام أمان لمواجهة الكثير من الأزمات وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، ومنه فإن لمؤسسات المجتمع المدني كبير التأثير في السياسات العامة للدولة بإعتبارها أحد أكثر الفواعل غير الرسمية تأثيرا فيها، بالإضافة الى دورها كوسيط وكحلقة وصل بين المواطن وخاصة الفقراء منها من جهة والجهات الحكومية الرسمية من جهة أخرى، ما يجعلها بمثابة القناة الرابطة والمساهمة في إيصال المطالب المجتمعية للجهات الرسمية، بإختلاف طبيعة هذه الحاجيات وهذه المطالب.

**ثانيا: أبعاد الحوكمة**

حيث تتجه معظم أدبيات الحوكمة الى تصنيف أبعادها الى ما يلي:

**1 ـ البعد السياسي:**

والمتعلق بصفة رئيسية بطبيعة وشرعية ومشروعية السلطة السياسية، حيث ستفضي هذه الشرعية حتما وتؤثر في مستوى التجاوب بين الحاكم والمحكوم، وهو ما ينعكس حتما على مستوى التعاون بين الطرفين ومدى مصداقية المشاركة الفعالة بينهما في تحقيق التنمية في اطار العملية التشاركية الثلاثية السابقة الذكر، والتي من مدى شرعية ومشروعية السلطة بالنسبة للمحكومين، وهو ما يقودنا بشكل مباشر الى كيفية اكتساب السلطة السياسية لسلطتها المنبثقة من شرعيتها ومدى رضى المجتمع على ذلك.

**2 ـ البعد الإداري:**

والمرتبط أساسا بنمط التسيير الإداري ومدى بيروقراطيته، والتي تنعكس في أحد اهم ابعادها بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية وحسن استغلالها بما يحقق اهداف التنمية الشاملة للمجتمع، حيث تبرز في هذا الاطار النمط اللامركزي للإدارة كأحد عوامل نجاح هذه العملية وفي المقابل يبرز النمط المركزي للإدارة كأحد المعوقات، كما أن ترشيد الإدارة ونمط تسييرها بكفاءة وفاعلية فضلا على خلق بيئة قانونية ملائمة كلها تعتبر من العوامل المؤثرة في نجاح الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**3 ـ البعد الاقتصادي والاجتماعي:**

ويركز هذا البعد في احد اهم اهتماماته على مستويات الأداء الاقتصادي في سبيل سعيه لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية التي تعتبر أحد أهم ما يحتاجه المجتمع، وما ينجر على ذلك من متطلبات تحقيق هذه العملية بداية من محاربة الفساد المستشري في كثير من المرافق، الى مدى تحقيق الشفافية في المعاملات وخاصة الاقتصادية منها، الى تخفيض مخاطر الاستثمار بإعتباره احد اكثر الآليات نجاعة في جلب الاستثمارات ومالها من فوائد.

وأما على المستوى الاجتماعي فيبرز دور وتأثير البعد الاقتصادية والاجتماعي بحكم أنه أحد أهم أبعاد الحوكمة، يبرز في ويتجسد في مدى تحقيق العدالة التوزيعية للموارد بإختلاف أصنافها، فضلا على رفع مستوى المعيشة للأفراد وبخاصة ما تعلق بالفئات الهشة داخل المجتمع.